

العملة الرقمية: ماذا تريد النخبة المصرفية العالمية؟

ترجمة: د. سامر مظهر قنطجني

في خضم المشهد السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أعلن بنك التسويات الدولية (بداية كانون ثاني ٢٠٢٠) أن عدة بنوك مركزية أنشأت مجموعة لتقييم الحالات المحتملة للعمليات الرقمية للبنك المركزي.

كان البيان الصحفي من بنك التسويات الدولية كالآتي:

قام كل من بنك كندا وبنك إنجلترا وبنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي ومصرف **Sveriges Riksbank** والبنك الوطني السويسري، جنباً إلى جنب مع بنك التسويات الدولية **BIS**، بإنشاء مجموعة لتبادل الخبرات أثناء تقييمهم الحالات المحتملة للعملة الرقمية للبنك المركزي **Central Bank Digital Currency CBDC** في نطاقات السلطة المحلية.

ستقوم المجموعة بتقييم حالات استخدام **CBDC**؛ خيارات التصميم الاقتصادي والوظيفي والتقني، بما في ذلك التشغيل البيئي عبر الحدود؛ وتقاسم المعرفة حول التقنيات الناشئة. وستنسق بشكل وثيق مع المؤسسات والمنتديات ذات الصلة - على وجه الخصوص، مجلس الاستقرار المالي ولجنة المدفوعات والبنك تحتية لسوق **The Committee on Payments and Market Infrastructures CPMI**. وسيترأس المجموعة رئيس مركز **BIS** للابتكار، ونائب محافظ بنك إنجلترا ورئيس **CPMI**. وستشمل ممثلين كباراً للمؤسسات المشاركة.

وكما هو الحال مع كل التطورات الأخيرة فيما يتعلق بمراكز **CBDC**، فإن بنك التسويات الدولية هو لب القضية. تأتي مجموعة البنك المركزي الجديدة بعد ما يزيد قليلاً عن ستة أشهر من إنشاء بنك التسويات الدولية لأول مرة مركز الابتكار للبنوك المركزية بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا المالية المبتكرة داخل مجتمع البنوك المركزية.

¹ Steven Guinness, Digital Currency: What Do the Global Banking Elite Want?, 23-01-2020, [Link](#)

ومع جدول أعمال إدخال البنك المركزي الرقمي للعمليات الرقمية التي تجمع المزيد من الزخم، سيكون الوقت جيداً للتساؤل عما تسعى النخبة المصرفية العالمية إلى تحقيقه على المدى القصير إلى المتوسط .

في عام ٢٠١٩، نشرت حوالي ١٢ مقالة حول موضوع العملة الرقمية، وفحصت أحدث الخطب من محافظي البنوك المركزية والإجراءات التي كانوا يتخذونها لصياغة الأسس لمجتمع غير نقدي. يعد مشروع **Innovation BIS 2025** ركيزة مهمة لتطلعات النخبة المالية. وبحلول عام ٢٠٢٥، يستهدفون

استكمال أنظمة الدفع التي تم إصلاحها في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وخارجها، والأنظمة التي ستمتلك القدرة على التواصل المباشر مع شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في **blockchain** وتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة (**Distributed Ledger Technology DLT**)، وسيكون كلا من **blockchain** و **DLT** ضروريين لنشر شبكة **CBDC** الكاملة .

وخلال خطاب في البنك المركزي الأيرلندي في مارس ٢٠١٩، صرح المدير العام لشركة **BIS Agustin Carstens** بوضوح كيف سيبدو مستقبل **CBDC** :

مثل النقد، يمكن لـ **CBDC** أن تكون متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، أي ٣٦٥ يوماً في السنة؛ فلهذه الأهمية الأولى، لا يوجد كثير من التغييرات، فعلى سبيل المثال، يمكن لشخص ما التوقف في السوبر ماركت في طريقه إلى المنزل من العمل، حيث لم يعد لديه خيار دفع النقود لأن جميع عمليات الشراء ستكون إلكترونية .

ولتجنب الارتباك، هناك نوعان مختلفان من **CBDC** يتم مناقشتهم بانتظام من قبل مسؤولي البنك المركزي :

– الأول هو عبارة عن اتفاقية **CBDC** بالجملة، للاستخدام لتسهيل المدفوعات بين شركات القطاع المالي .

– الثاني، هو بيع **CBDC** بالتجزئة للاستخدام من قبل عامة الناس .

وعلى حد تعبير المدير العام من نفس الخطاب الذي ألقاه في أيرلندا :

تسمح CBDC للأشخاص العاديين والشركات بدفع المدفوعات إلكترونياً باستخدام الأموال التي يصدرها البنك المركزي. أو يمكنهم إيداع الأموال مباشرة في البنك المركزي، واستخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك المركزي نفسه.

سيكون هذا خروجاً كبيراً عن النموذج التقليدي للمصارف التجارية لرقمنة الأموال الموجودة في الحسابات المصرفية الشعبية. لتوضيح احتمالية حدوث هذا السيناريو، دعونا نفحص ما يقوله صندوق النقد الدولي.

تحدثت المديرية الإدارية السابقة كريستين لاغارد، التي أصبحت الآن رئيسة البنك المركزي الأوروبي، في مهرجان سنغافورة للتكنولوجيا المالية في نوفمبر ٢٠١٨ حيث ألمحت إلى الكيفية التي يمكن أن يبدو بها التكوين المستقبلي لـ CBDC:

إذا كانت العملات الرقمية متشابهة بشكل كافٍ مع الودائع المصرفية التجارية - فلماذا تحتفظ بحساب مصرفي على الإطلاق؟

ماذا لو دخلت البنوك المركزية، بدلاً من ذلك، في شراكة مع القطاع الخاص - البنوك والمؤسسات المالية الأخرى - وقالت: إنك تتعامل مع العملاء، وتخزن ثروتهم، وتقدم الفائدة، والمشورة، والقروض. ولكن عندما يحين وقت التعامل، نتولى المسؤولية.

يمكن للبنوك والشركات المالية الأخرى، بما في ذلك الشركات الناشئة، إدارة العملة الرقمية، مثل البنوك التي توزع النقد حالياً.

في هذا الواقع، ستحافظ البنوك المركزية، وفقاً للاغارد، على أساس متوازن في المدفوعات، وسيحتفظون بالاستقلالية على كل نظام مالي رقمي.

توسع صندوق النقد الدولي في خطاب لاغارد في ديسمبر ٢٠١٩ بنشر مقال بعنوان "العملات الرقمية للبنك المركزي: ٤ أسئلة وأجوبة". شارك في كتابته توبياس أدريان، المستشار المالي ومدير إدارة أسواق النقد ورأس المال بصندوق النقد الدولي، ويؤكد أن صندوق النقد الدولي يساعد البلدان تدريجياً الآن على "تطوير السياسات" لأنها "تنظر في خيارات CBDC وتطلب المشورة".

أحد هذه الخيارات هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي وصفها موظفو صندوق النقد الدولي بأنها "CBDC الاصطناعية". في صيف عام ٢٠١٩، أثار مارك كارني لأول مرة احتمال "عملة مسيطرة اصطناعية" يمكن أن يوفرها القطاع العام من خلال شبكة من العملات الرقمية للبنك المركزي. سيكون هذا في نهاية المطاف على حساب وضع الاحتياطي العالمي للدولار.

إن نموذج CBDC الاصطناعي - كما يتصوره صندوق النقد الدولي - سيشهد قيام شركات القطاع الخاص مثل JP Morgan و Barclays بإصدار عملات رقمية لعامة السكان. ستواصل البنوك الابتكار والتواصل مع العملاء، في حين أن البنوك المركزية ستوفر الثقة للنظام من خلال طلب دعم العملات المعدنية بالكامل مع احتياطات البنك المركزي والإشراف على جهات إصدار العملات. هذا يستحق أن نضعه في الاعتبار لأنه كما تؤكد المقالة، فإن مثل هذا الإعداد سيحافظ على المزايا النسبية لكل مشارك. وبعبارة أخرى، ستعمل المؤسسات المالية العالمية والبنوك المركزية التي تعمل تحتها جنباً إلى جنب مع مطوري التكنولوجيا المالية بدلاً من أن تكون في منافسة، مما يخلق قفلاً حكومياً / خاصاً يلتزم فيه كل مواطن بسبب إلغاء النقد.

تُعرف العملات المعدنية التي يشير إليها صندوق النقد الدولي باسم "العملات المستقرة"، ناقشها المصرفيون المركزيون بشكل روتيني طوال عام ٢٠١٩. تعتبر العملات المستقرة شكلاً من أشكال العملات المجهريّة، وتختلف عن أمثال البيتكوين في أن مصدري العملات المعدنية سيدعمونها باستخدام سلة من العملات الورقية المعمول بها. النظرية هي أن هذا سيعطي العملات استقراراً من حيث تقييمها. ستكون جميع العملات المستقرة رقمية مع تقنية blockchain وتوزيع دفتر الأستاذ المركزي لتكوينها، مما يعني أن المدفوعات ستكون فورية عبر الحدود.

بعد أيام قليلة من مقالة صندوق النقد الدولي، خاطب لايل برينارد من مجلس الاحتياطي الفيدرالي حدثاً عقد في فرانكفورت بألمانيا. رسم فيه المشهد لكيفية استفادة البنوك المركزية من الارتفاع في العملات المستقرة. وتحدث عن الكيفية التي أثار بها ظهور تكنولوجيا التشفير "أسئلة مهمة للبنوك المركزية"، وأن "احتمال أنظمة الدفع المستقرة العالمية زاد من الاهتمام بالعملات الرقمية للبنك المركزي".

استشهدت البنوك المركزية بمشروع Libra فيسبوك باعتباره حجر الأساس في العملات المستقرة. في حين أن Libra لم تبدأ بعد، إلا أن التنفيذ سيعطيها عنوان عملة مستقرة عالمية تستخدم في مختلف الولايات القضائية المختلفة. بالنسبة إلى برينارد وزملائه، يشكك هذا في مستوى التنظيم والضمانات التي يرون أنها ضرورية لنشر العملات المستقرة في جميع أنحاء العالم. وحذر برينارد من دونها أن "شبكات العملات المستقرة على المستوى العالمي قد تعرض المستهلكين للخطر" وكذلك النظام المالي ككل.

هناك أيضاً أسئلة تتعلق بآثار عملة ثابتة مستقرة على نطاق واسع على الاستقرار المالي. إذا لم تتم إدارتها بشكل فعال، فإن السيولة أو الائتمان أو مخاطر السوق أو المخاطر التشغيلية، بمفردها أو مجتمعة، يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة والسلوك المشابه.

ومن أهم المخاطر التي أثرت؛ هي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وهنا يظهر التمييز بين شبكة عملات مستقرة ومصرح بها. يدافع المصرفيون المركزيون علانية عن شبكة مرخصة حيث يجب أن يمنح المشاركون الوصول. وبحسب برينارد، فإن الشبكة غير المسموح بها قد تكون أكثر عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أحد الحلول التي تم بحثها من قبل برينارد هو العمل التنظيمي المنسق بدلاً من تحديد الدول الفردية لكيفية السماح للعملات المستقرة بالعمل. وبكلمات برينارد، "من المتوقع أن تلبى أي شبكة عالمية للمدفوعات عتبة عالية من الضمانات القانونية والتنظيمية قبل بدء العمليات".

كانت النخب تصوغ منذ عقود السرد القائل بأن المشاكل العالمية كبيرة ومعقدة للغاية بحيث لا يمكن معالجتها على المستوى الوطني. كانت حججهم هي أن المزيد من مركزية السلطات وتراجع الدولة القومية مطلوبان لإخراج النظام من الفوضى. أعطى الفراغ التنظيمي الظاهر المحيط بالعملات المستقرة للبنوك المركزية المنصة للبدء تدريجياً في ترسيخ العملة الرقمية للبنك المركزي كبديل أكثر أماناً، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أنها ستكون مسؤولية مباشرة للبنك المركزي.

ومع استمرار الجدل حول العملة الرقمية، يتقدم الاحتياطي الفيدرالي بهدوء مع خطط لإدخال نظام مدفوعات جديد يسمى **FedNow**. ستتمكن هذه المنصة المستخدمين "إرسال واستلام الدفعات على الفور وبشكل آمن على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، ٣٦٥ يوماً في السنة".

أكبر نقطة بيع للعملة الرقمية هي عامل الراحة لتسوية المدفوعات الوطنية وعبر الحدود وإتاحتها دون تأخير. أعتقد أن هذا هو المكان الذي تريد فيه النخبة المصرفية أن يركز الناس اهتمامهم، على عكس كيف ستؤدي شبكة العملات الرقمية التي تضم البنوك المركزية والجهات الفاعلة المختارة في القطاع الخاص إلى نهاية الأصول الملموسة؟.

إذا كنت تعتقد ما يقوله محافظو البنوك المركزية، فإن مفهوم **CBDC** يبقى في مرحلة التحقيق. وتواصل السويد ريادتها في تطوير الكرونا الإلكترونية. وقد قام **Riksbank** بشراء مورد للتكنولوجيا لبدء تجربة تجريبية للكرونا الإلكترونية، بهدف توسيع فهم البنك للإمكانيات التكنولوجية للكرونا الإلكترونية.

ومع كون **Riksbank** جزءاً من مجموعة البنك المركزي الجديدة التي تعمل من خلال بنك التسويات الدولية، واعتراف صندوق النقد الدولي بأنهم يساعدون البلدان لوضع سياسات حول العملة الرقمية، نشهد مدى تعاونهم الوثيق مع بعضهم البعض.

أحد الأسئلة هو ما إذا كانت العملات المستقرة ستستخدم كحصان مطارد لـ **CBDC**، مما يجعلها تتجاوز مجرد مفهوم. ولطالما كان عدم الاستقرار المالي فرصة للنخبة العالمية، حيث تخلق العملات المستقرة بدون إشراف تنظيمي كافي فتحة للبنوك المركزية للتقدم أكثر.

شيء للتفكير أيضاً هو كيف يمكن أن يفقد الإيمان مع مزودي العملات المستقرة في المستقبل؟ قال المدير العام لـ **BIS Agustin Carstens** قبل ذلك أن الثقة يمكن أن تتأثر بأربع طرق معينة:

- تخفيض قيمة العملة،
- والتضخم المفرط،
- وتعطل نظام الدفع على نطاق واسع،
- والتخلف عن السداد المصرفي.

بطبيعة الحال، وضع كارستن البنوك المركزية كمؤسسات يمكنها تصحيح مثل هذا الصراع، على الرغم من أنه ثبت على مر التاريخ أن سياساتها هي التي خلقت عدم استقرار اقتصادي يؤدي إلى الانهيار. فيما يتعلق بما قاله كارستن حول المساومة على الثقة، قبل ثلاثة أشهر من استفتاء الاتحاد الأوروبي، أجرى مسؤول بنك إنجلترا بن برودبنت تعليقا شديداً للهجة في خطاب بعنوان "البنوك المركزية والعملات الرقمية"، حول ضرورة تدهور العملة قبل يطالب الجمهور بحل للنموذج النقدي التقليدي. تدهور العملة بما فيه الكفاية، من خلال التضخم المفرط وانهيار النظام المصرفي، سيؤدي لبحث الناس في النهاية عن بدائل. لكن هذا بشكل عام هو الذي يجب أن يحدث. فداءً، تحدث عمليات استبدال العملات بمجرد أن تصبح العملة الحالية معرضة لخطر شديد. وحتى ذلك الحين، فالشيء الذي يصل إليه الناس بشكل طبيعي هو عملة حالية موثوقة – غالباً الدولار الأمريكي – بدلاً من وحدة حساب جديدة تماماً.

عندما يحدث استبدال العملة بشكل طبيعي، يتم ذلك دائماً تقريباً، فقط بعد فك العملة الحالية بفعل التضخم المفرط.

لقد حذرت بشكل مكثف خلال العامين الماضيين من خطر حدوث نزاع تجاري عالمي يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملات مثل الجنيه الاسترليني ورفع أسعار الفائدة. ما سيحدث بعد ذلك هو ما يثير القلق أكثر. هل ينظر الناس إلى البنوك المركزية على أنهم المنقذون في سيناريو الأزمة، ومنحهم ترخيصاً رقمياً لجميع الأصول من خلال شبكة من مراكز CBDC؟

كما هو الحال دائماً، ستحتاج البنوك المركزية إلى صراع جيوسياسي مستدام لتشكيل التصميم المستقبلي للنظام المالي. إنهم يتقدمون بالفعل في ابتكار هذا النظام بالذات من خلال إصلاح أنظمة الدفع العالمية.